الدور الأمني للاتحاد الأوروبي في دعم عملية التسوية للقضية الفلسطينية في الفترة ما بين عام 2006 م وحتى عام 2016 م

European Union's security role in supporting settlment process of the Palestinian's issue during the period (2006-2016)

الأستاذ/ محمد حسين راضي
جامعة الأقصى غزة، فلسطين
mrady1@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/04/09   تاريخ القبول للنشر: 2018/06/19

❖❖❖❖❖❖❖

ملخّص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على الدور الأمني للاتحاد الأوروبي في عملية تسوية القضية الفلسطينية خلال الفترة(2006- 2016م)، وتركز على الجوانب الأمنية التي اضطلع بها الاتحاد في رعاية اتفاقات السلطة الفلسطينية وإسرائيل؛ وإسهاماته في لعب دور الضامن لها من خلال تواجد بعثاته الأمنية في الأراضي الفلسطينية؛ حيث يعتبر الأوروبيون بعثاتهم الأمنية العاملة هناك في طليعة الجهود الرامية لإحلال السلام، وقد أُطلِقت تلك البعثات في إطار "السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع" وباشرت مهامها بإشراف ممثل الاتحاد الأوروبي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط؛ ويقوم تفويضها على دعم حفظ الأمن والنظام بطريقة مستدامة وفعّالة وفقاً لخارطة الطريق.

وتهدف الدراسة إلى تحليل الواقع الأمني في الأراضي الفلسطينية والدور الأوروبي فيه؛ كما تهدف للتعرف على آليات تنفيذ السياسة الأمنية الأوروبية في عملية التسوية ومدى تأثرها بالمواقف الأمريكية والإسرائيلية.

إن المطالبة بالإصلاح ونشر الديمقراطية وبناء مؤسسات إدارية مهنية تنسجم ومتطلبات قيام الدولة وفي مقدمتها الأجهزة الأمنية؛ قد مثلت غطاء لفرض الشروط الأوروبية على السلطة الفلسطينية لتقديم تنازلات سياسية والتزامات أمنية. ويخشى عدد كبير من الفلسطينيين من أن دعم قطاع الأمن الفلسطيني أوروبياً وأمريكياً يهدف لإسكات المقاومة ضد الاحتلال أو تجريمها؛ باستخدام صناديق المساعدات الدولية للتعاقد الباطن مع السلطة لتقوم بما يطلبه الاحتلال، وفي مقابل خضوع الشعب الفلسطيني لذلك الاحتلال وفقدانه لسيادته الوطنية واستقلاله المالي وأمنه الداخلي، وعدم تمتعه بحرية التنقل نتيجة الإغلاقات والحواجز الإسرائيلية؛ في مقابل ذلك كله لم يقدّم الغرب للفلسطينيين سوى النصح والإرشاد والمواعظ الفارغة والمال المسيَّس.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي؛ عملية التسوية؛ القضية الفلسطينية؛ الدور الأمني؛ اتفاقيات أوسلو؛ الشرطة الأوروبية.

Abstract:

This study sheds light on the security role of the EU in the settlement process of the Palestinian issue during the period (2006-2016). It focuses on the security roles of the EU in churching the agreements of the Palestinian Authority and Israel; and its contribution as a guarantor through its security missions in the PNA territories. The European Union and its security missions operating there at Palestinian territories are considered as parts of peace efforts. These missions have been launched under the Common European Security and Defense Policy and have begun their functions under the supervision of the European Union Special Representative for the Middle East Peace Process; primarily to support the maintenance of security and order sustainably and effectively in accordance with the road map.

Additionally, this study aims at analyzing the security situation in the Palestinian territories and the European role in it. It also aims at identifying mechanisms of implementing the European security policy in the peace process and also aims at identifying how this policy is affected by the American and Israeli positions.

The demand for reform, spreading democracy and establishing professional administrative institutions consistent with the requirements of establishing the state, has represented a cover to impose the European conditions on the Palestinian Authority to make political concessions and security commitments. A large number of Palestinians fear that the support of the Palestinian security sector by Europe and the United States aims at silencing the resistance against the occupation or criminalizing it; this is by using international aid funds to covertly subcontract with the Palestinian authority to do what the occupation demands. This policy also aims at domesticating the Palestinians to be subconsciously accustomed to that occupation and the loss of their national sovereignty, financial independence, internal security, and lack of freedom of movement as a result of Israeli closures and barriers.

In return of all these Israeli gains, the West has offered the Palestinians only advice, guidance, empty sermons and politicized money.

key words: *European Union; settlement process; Palestinian issue; security role; Oslo agreements; European police.*

مقدّمة:

بدأت السياسة الأوروبية - المتوسطية انطلاقتها الجديدة في جنوبي المتوسط من خلال مؤتمر برشلونة الذي انعقد في (27-28 نوفمبر1995م)[1]،حيث دعا إلى قيام"شراكة شمولية بين المشاركين"[2] . وقد امتدت هذه الشراكة لتشمل كافة القضايا وفي مقدمتها الشراكة الأمنية والسياسية[3] ؛ وإقرار ميثاق الأمن والاستقرار والسلام كقاعدة سلوكية موصلة إلى تسوية النزاعات بطرق سلمية، لكن هذا الميثاق لم يوقع بسبب تعثر العملية السلمية عام 1996م ووصولها إلى طريق مسدود[4]؛ نتيجة وصول اليمين المتطرف في إسرائيل إلى سدة الحكم. وبعد انطلاق انتفاضة الأقصى عام 2000م وفشل محادثات كامب ديفيد بين عرفات وباراك، لقد ربطت الدول المانحة مساعداتها بإجراء إصلاحات داخل مؤسسات السلطة، وأدرك الفلسطينيون بأن كل دولار قدمته الدول المانحة كمساعدة لهم كان يهدف لتحقيق غايات سياسية وأمنية.

تكمن أهمية الدراسة في تسليطها الضوء على الدور الأمني للاتحاد الأوروبي -كطرف وازن في الساحة الدولية- في عملية تسوية القضية الفلسطينية خلال فترة زمنية حديثة ومعاصرة (2006م - 2016م)؛ شهدت خلالها القضية الفلسطينية العديد من الأحداث المفصليّة. فخلالها خاض الشعب الفلسطيني ثلاثة حروب مع دولة الاحتلال الإسرائيلي؛ كان للاتحاد الأوروبي خلالها مواقف واضحة. كما تتناول الدراسة المكانة الأمنية للاتحاد الأوروبي في المنطقة في ظل النظام الدولي متعدد الأقطاب، ومدى تأثّرها بمواقف الولايات المتحدة وإسرائيل. ويمكن أن تفيد هذه الدراسة صنّاع القرار الفلسطينيين والعرب في تعاملهم مع الاتحاد الأوروبي وفهم سياسته الأمنية ومحاولة التأثير فيها بما يخدم المصالح الفلسطينية والعربية. كما يمكن أن تمثل مرجعاً علميّاً مفيداً للأكاديميين والباحثين والدارسين.

تهدف الدراسة إلى تحليل الواقع الأمني في الأراضي الفلسطينية وبيان دور الاتحاد الأوروبي في ذلك؛ كقوة دولية صاعدة في المنطقة وقادرة على القيام بدور مستقل في الصّراع العربي الإسرائيلي. كما تهدف إلى التعرف على آليات تنفيذ السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في عملية التسوية ومدى تأثّرها بالمواقف الأمريكية والإسرائيلية، ودوره في الترتيبات الأمنية في الأراضي الفلسطينية.

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على تساؤل رئيس هو:

ما مدى تأثير الدور الأمني الأوروبي في عملية تسوية القضية الفلسطينية في الفترة من عام 2006م- عام 2016م؟

ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ما سمات الواقع الأمني للأراضي الفلسطينية في الفترة المذكورة؟
- ما موقف الاتحاد الأوروبي من الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة والترتيبات الأمنية بعده؟
- ما آليات الدور الأمني للاتحاد الأوروبي في الترتيبات الأمنية للأراضي الفلسطينية لدعم عملية التسوية في الفترة المذكورة؟ وإلى أي مدى يتأثّر الدور الأوروبي بنظيره الأمريكي والاسرائيلي؟

وقد قام الباحث لإنجاز هذه الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستعان ببعض مناهج السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها كنظرية الدور الإقليمي ومنهج المصلحة القومية.

لقد تمّ تناول موضوع الدراسة من خلال مقدمة وثلاثة مطالب: حيث جاء المطلب الأول ليلقي إضاءة على الواقع الأمني للأراضي الفلسطينية من خلال أربعة فروع تناول الفرع الأول الترتيبات الأمنية في قطاع غزة وأريحا حسب اتفاقية (أوسلو 1)؛أما الفرع الثاني فتناول اتفاقية غزة- أريحا (أو اتفاقية القاهرة)؛ فيما تحدّث الفرع الثالث عن الترتيبات الأمنية في الضفة الغربية وفق اتفاقية (أوسلو2)؛ وتناول الفرع الرابع بروتوكول إعادة الانتشار في الخليل. أما المطلب الثاني فتناول الموقف الأوروبي من الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة والترتيبات الأمنية بعده. وجاء المطلب الثالث ليتحدث عن بعثة الشرطة الأوروبية في الأراضي الفلسطينية من خلال ستة فروع: تناول الفرع الأول حقائق وأرقام أساسية حول بعثة الشرطة الأوروبية؛ في حين تناول الفرع الثاني بعثة المساعدة الحدودية للاتحاد الأوروبي في معبر رفح؛ وتحدّث الفرع الثالث عن صلاحيّات وأهداف بعثة الشرطة الأوروبية؛ أما الفرع الرابع فتناول موقف السلطة الفلسطينية وإسرائيل من بعثة الشرطة الأوروبية؛ وتناول الفرع الخامس الموقف الشعبي والبرلماني الفلسطيني من دور الشرطة الأوروبية؛ فيما ركّز الفرع السادس على إشكالات الدور الذي تقوم به بعثة الشرطة الأوروبية في الأراضي الفلسطينية. تبع ذلك الخاتمة، فالهوامش.

المطلب الأول

الواقع الأمني للأراضي الفلسطينية

يلقي هذا المطلب إطلالة على الواقع الأمني للأراضي الفلسطينية المحتلّة، حيث عمل الاحتلال الاسرائيلي منذ عام 1967م على خلق حقائق وترتيبات جغرافية وقانونية تحول دون التواصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، كرفض فتح معبر آمن بين المنطقتين، والتعامل مع الضفة الغربية كأرض إسرائيلية (محرّرة) أرضاً محتلة، أو في أفضل الأحوال كأرض متنازع عليها، وما ساعد على ذلك قرار الأردن بفك الارتباط مع الضفة الغربية عام 1987م، واتفاقية أوسلو1عام 1993، وأوسلو 2 عام 1995، واتفاقية الخليل عام 1997م التي سمحت بنوع من السيادة الاسرائيلية على مناطق مدينة الخليل(...)؛ وقد كثّفت إسرائيل الاستيطان في الضفة الغربية وأسمتها (يهودا والسامرة) بشكل مدروس وممنهج، وأنشأت جدار الفصل العنصري الذي يصادر مساحة واسعة من أراضي الضفة الغربية. يحتوي هذا المطلب أربعة فروع: تناول الفرع الأول الترتيبات الأمنية في قطاع غزة وأريحا حسب اتفاقية (أوسلو 1)؛أما الفرع الثاني فتناول اتفاقية غزة- أريحا (أو اتفاقية القاهرة)؛ فيما تحدّث الفرع الثالث عن الترتيبات الأمنية في الضفة الغربية وفق اتفاقية (أوسلو2)؛ وتناول الفرع الرابع بروتوكول إعادة الانتشار في الخليل.

الفرع الأول: الترتيبات الأمنية في قطاع غزة وأريحا حسب اتفاقية (أوسلو 1) عام 1993م

يعد قطاع غزة ذلك الشريط الساحلي الصغير على شاطئ المتوسط، من أكثر الأماكن اكتظاظاً بالسكان في العالم، وقد وقع القطاع تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلي عام 1967م، فيما انسحبت منه

قوات الاحتلال عام 2005م من طرف واحد وفق خطة شارون لفك الارتباط مع الفلسطينيين، في خطوة فسّرها البعض على أنها محاولة إسرائيلية لإجهاض المشروع الوطني الفلسطيني ككيان سياسي وهويّة وطنية، وفسّرها آخرون تخلصاً اسرائيلياً من كتلة سكانية كبيرة في إطار الصراع الديمغرافي المحتدم على الأرض.

لقد جاءت اتفاقيات أوسلو لتفصل بين فلسطينيّي الداخل والخارج، وسكان الضفة وسكان غزة[5]، وأول هذه الاتفاقيات: اتفاق أوسلو1 المبدئي، المعروف رسمياً باسم(إعلان المبادئ) حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، ووقّع رسمياً في 13سبتمبر 1993م من قبل إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث تصافح رابين وعرفات في واشنطن، وبشهادة رسمية من الولايات المتحدة وروسيا؛ وسابقاً لتوقيع الاتّفاق التزمت منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في العيش في سلام وأمن والوصول إلى حلّ لكل القضايا الأساسية المتعلقة بالأوضاع الدائمة من خلال المفاوضات، وأن إعلان المبادئ هذا يبدأ حقبة خالية من العنف[6]، وطبقاً لذلك فإن منظّمة التحرير تدين استخدام (الإرهاب) وأعمال العنف الأخرى، وستقوم بتعديل بنود الميثاق الوطني الفلسطيني للتماشي مع هذا التغيير[7]، كما وسوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر وأفراد منظمة التحرير بها ومنع انتهاك هذه الحالة وضبط المنتهكين.

وعلى إثر ذلك الالتزام الفلسطيني قرّرت حكومة إسرائيل على لسان رئيس وزرائها إسحاق رابين أنه في ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية؛ الاعتراف بها باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني، وبدء المفاوضات معها[8].

وحسب الاتفاقية تبدأ الترتيبات الأمنية في 13 أكتوبر 1993م، وتنتهي بعد ستة أشهر، وفيها تجرى مفاوضات تفصيلية **على محورين:**[9]

المحور الأول: يشمل الانسحاب الإسرائيلي من غزة وأريحا، وينتهي هذا الانسحاب في غضون شهرين، ويجري انتقال سلمي للسلطة من الحكم العسكري والإدارة المدنية الإسرائيلية إلى ممثّلين فلسطينيين تتمّ تسميتهم إلى حين إجراء انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني؛ ولن يكون الأمن الخارجي والعلاقات الخارجية والمستوطنات من مهام السلطة الفلسطينية في المناطق التي سينسحب الجيش الإسرائيلي منها؛ أما بالنسبة للأمن الداخلي فسيكون من مهام قوة شرطة فلسطينية يتم تشكيلها من فلسطينيي الداخل والخارج مع وجود لجنة للتعاون الأمني المشترك، ولا يمانع الاتفاق في وجود دولي مؤقت للإشراف على المناطق التي سيتم الانسحاب منها.

أما في المحور الثاني: فتنص الوثيقة على تشكيل سلطة حكم فلسطيني انتقالي تتمثل في مجلس فلسطيني منتخب يمارس سلطات وصلاحيات في مجالات محدّدة ومتّفق عليها لمدة خمس سنوات انتقالية؛ وتنص الوثيقة كذلك على أن لهذا المجلس حق الولاية على كل الضفة وغزة في مجالات: الصحة والتربية والثقافة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة إضافة إلى الإشراف على القوة

الفلسطينية الجديدة، ما عدا القضايا المتروكة لمفاوضات الحل النهائي مثل: (القدس، والمستوطنات، والمواقع العسكرية، والإسرائيليين المتواجدين في الأراضي المحتلة).

الفرع الثاني: اتفاقية غزة- أريحا (أو اتفاقية القاهرة)،بتاريخ 4 مايو 1994م:

اتفاق غزة-أريحا، والمعروف رسمياً باسم "اتّفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا"، يعرف أيضاً باسم "اتّفاق القاهرة 1994م"؛ حيث وقّع في 4 مايو 1994م لاحقاً لاتفاقية أوسلو، وفيه خلصت الأطراف إلى تفاصيل الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال 5 سنوات، وتبعاً لهذه الاتفاقية وعدت إسرائيل بالانسحاب جزئياً من أريحا في الضفة الغربية وجزئياً من قطاع غزة خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ التوقيع؛ وأنشئت السلطة الفلسطينية والتي أصبح ياسر عرفات أول رئيس لها في الخامس من يوليو 1994م، وشملت الأجزاء الأخرى من الاتفاقية: (إنشاء قوات الشرطة المدنية الفلسطينية، وبروتوكول باريس)؛ وينظم بروتوكول باريس العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وعملياً فهو ينظم الاقتصاد الفلسطيني ضمن الاقتصاد الإسرائيلي، ويضمن تبعية مستمرة له. وقد تم ضمّ هذا الاتفاق، وحلّ محله اتفاق (أوسلو 2) المعروف رسمياً باسم الاتفاق المرحلي على الضفة الغربية وقطاع غزة، والموقّع في 24 و28 سبتمبر 1995م(10).

أنظر الخريطة أدناه التي توضح تقسيم المناطق حسب اتفاقية القاهرة 1994م(غزة- أريحا))(11).

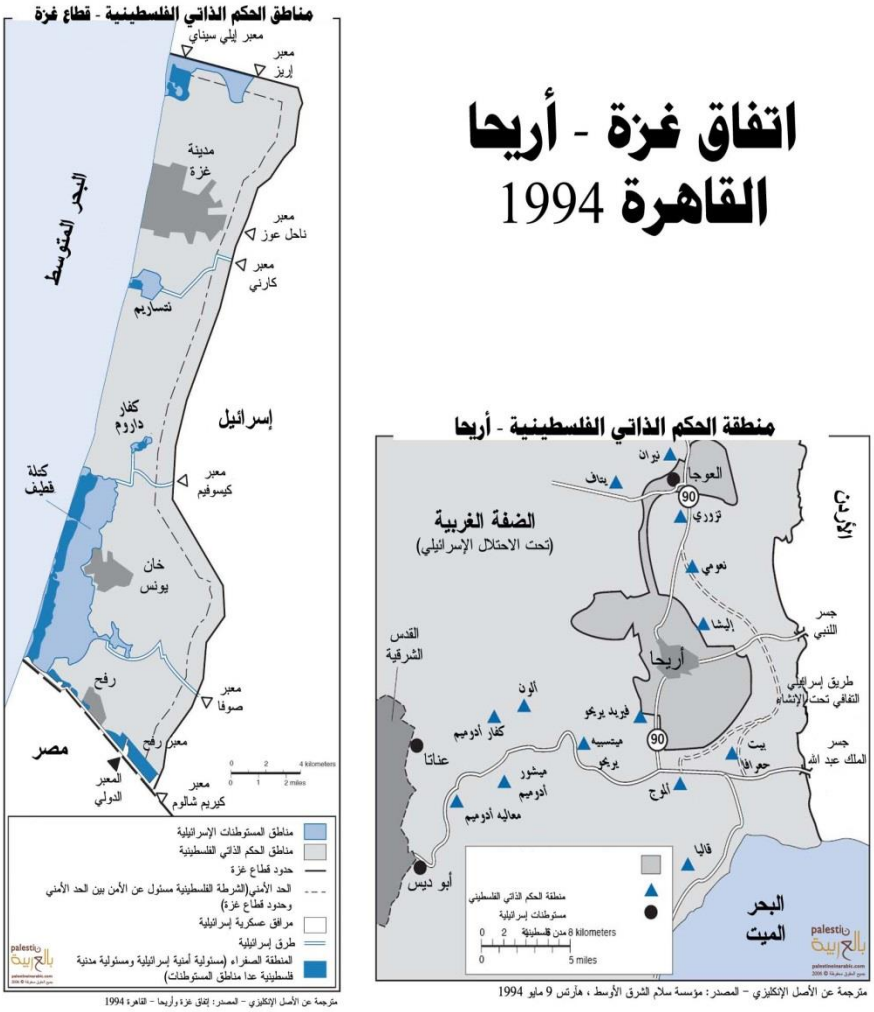

الفرع الثالث: الترتيبات الأمنية في الضفة الغربية وفق اتفاقية (أوسلو2/طابا/ واشنطن) عام 1995م:

تعدّ اتّفاقية (أوسلو 2) اتّفاقية محورية ومركّبة في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية؛ وتسمى أحياناً باتفاقية (طابا أو واشنطن) لأنه تم التوقيع عليها في طابا المصرية أولاً من قبل إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في 24 سبتمبر 1995م، ثم وُقّع عليها بعد أربعة أيام في واشنطن بتاريخ 28 سبتمبر 1995م من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، وبشهادة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وممثلين عن (روسيا، ومصر، والأردن، والنرويج، والاتحاد الأوروبي)، وقد وضعت الاتفاقية تصوراً لتأسيس حكومة ذاتية انتقالية في الأراضي الفلسطينية، لكنها لم تتضمّن وعدا بإقامة دولة فلسطينية مستقلة[12].

كما تسمى اتفاقية أوسلو 2 أيضاً (بالاتفاقية الانتقالية بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة) لأنه كان من المقترح أن تكون أساساً لمفاوضات لاحقة، تمهّد لاتّفاقية سلام شاملة نهائية؛ ففي أعقابها تم التوصّل لاتّفاقيات إضافية مختلفة، لكن المفاوضات لم تثمر عن اتفاقية سلام نهائية؛ **وحسب اتفاقيّة أوسلو2، قُسّمت الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق**[13]:

◄ **المنطقة "أ"**، وتشمل (20%) تقريباً من الأراضي، وهي منطقة المدن الكبرى ومحيطها الحضري القريب، ويعيش فيها (54%) من مجمل السكان. وكان يفترض، حسب اتفاقيّة أوسلو، أن تتمتّع السلطة الفلسطينية في هذه المنطقة بسلطة مدنيّة وأمنيّة كاملة، ورغم ذلك فمنذ الانتفاضة الثانية في العام 2001م، تدخُلها القوات الاسرائيلية متى رغبت وتفرض فيها مشيئتها.

◄ **المنطقة "ب"**، وتشمل البلدات المتوسطة والصغرى، باستثناء بعض القرى، وهي تمثّل ما يقارب (20%) تقريباً من الأراضي ويعيش فيها (41%) من مجموع السكان؛ للفلسطينيين فيها السلطة المدنية وللجيش الاسرائيلي السلطة الأمنية.

◄ **المنطقة "ج"**، وتمثّل (60%) على أقلّ تعديل من الأراضي وفيها (5%) من مجمل السكان؛ ولإسرائيل فيها السلطة الكاملة، مدنياً وعسكرياً.

كما أن المنطقتين "أ" و"ب" مقسّمتان إلى (469) وحدة إقليمية منفصلة ـ أو "فتات" كما يطلق عليها بالمنطقة ـ كلها محاطة بالمنطقة "ج" التي تتمتّع وحدها بـ "التواصل الجغرافي"؛ ولا يمكن التحرّك من جزء في المنطقة "أ" أو "ب" باتجاه جزء آخر دون المرور بنقاط التفتيش والمراقبة الاسرائيلية المنتشرة في كل مكان.

(انظر الخريطة أدناه التي توضح تقسيم المناطق حسب اتفاقية أوسلو2)[14].

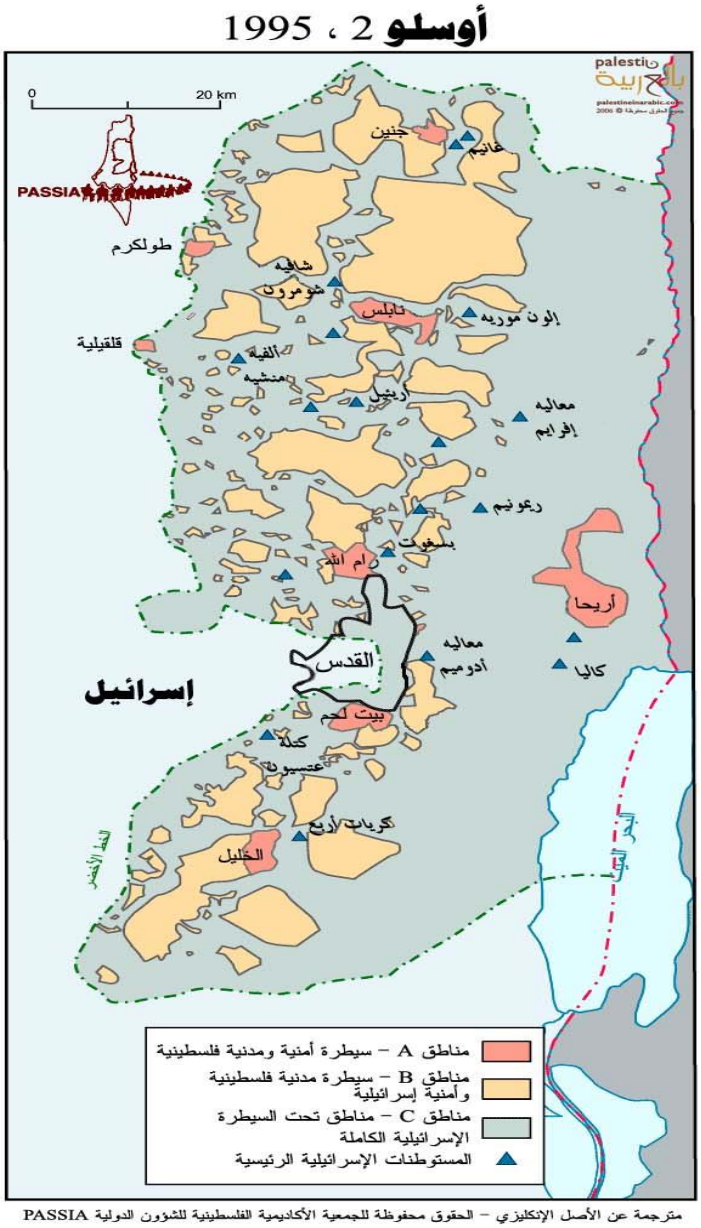

مترجمة عن الأصل الإنكليزي – الحقوق محفوظة للجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية PASSIA

الفرع الرابع: بروتوكول إعادة الانتشار في الخليل بتاريخ 15يناير 1997م:

تم إعادة انتشار قوات الاحتلال الإسرائيلي في الخليل استناداً إلى الاتفاق الانتقالي القاضي بتخصيص بروتوكول منفرد لإعادة الانتشار في الخليل؛ والذي تم توقيعه في 15 يناير 1997م؛ وكان ذلك نتيجة التعنّت الإسرائيلي باستثناء مدينة الخليل من اتفاق (أوسلو 1 وأوسلو 2)، حيث أن للخليل عند الصهاينة المتشدّدين مكانة خاصة لمعتقدات مزعومة في شريعتهم، لذلك أصرّت إسرائيل أن يكون اتفاق الخليل منفصلاً عن اتفاقات أوسلو الخاصة ببقية مناطق السلطة الفلسطينية، مما أجبر القيادة الفلسطينية على التوقيع على هذا الاتّفاق والذي أُطلق عليه اسم «بروتوكول إعادة الانتشار في الخليل»[15]؛ وقد كرّس عملياً تقسيم مدينة الخليل والحرم الإبراهيمي الشريف، ووفق هذا البروتوكول تم تحديد المسؤوليات والصلاحيات الأمنية في الخليل، ومنها[16]:

1- تتولى الشرطة الفلسطينية مسؤولياتها في منطقة "H 1"،كما تمّ في مدن الضفة الغربية الأخرى، وتحتفظ إسرائيل بجميع المسؤوليات والصلاحيات للنظام العام والأمن الداخلي في منطقة"H 2"، وبالإضافة إلى أنها ستستمر في تحمّل مسؤولية الأمن العام للإسرائيليين(...)، وستتأكد الشرطة الفلسطينية من أن جميع أفرادها الذين سينتشرون في الخليل سيجتازون فحصاً يؤكد صلاحيتهم للخدمة، آخذين بعين الاعتبار حساسيّة المنطقة.

2- كما نصّ البند (18) بأنه "سيكون هناك وجود دولي مؤقت في الخليل، وسيحدّد الطرفان طرق عمل هذه الوحدات بما في ذلك العدد ومنطقة العمل"، والجدير بالذكر هنا هو أن التواجد الدولي المؤقت كان قوامه من قوة الشرطة الأوروبية.

3- كما تناول البند (21) عدداً من المسائل العالقة من الاتّفاق المرحلي، وأوضح أنه سيتمّ البدء فوراً بالتفاوض في شأنها، وسيتم التفاوض على كل من هذه النقاط: (الممر الآمن، مطار غزة، مرفأ غزة، المعابر، المسائل الاقتصادية المالية والمدنية والأمنية).

4- وتناول البند (23) المسؤوليات الفلسطينية، حيث يؤكد الطرف الفلسطيني التزامه التدابير والمبادئ الآتية وفقاً للاتفاق المرحلي:

- استكمال عملية إعادة النظر في الميثاق الوطني الفلسطيني.
- تحديد عدد الشرطة الفلسطينية وفقاً لما جاء في الاتّفاق المرحلي.
- **مكافحة (الإرهاب) ومنع العنف من خلال:**

أ- تعزيز التعاون الأمني.

ب- منع التحريض والدعاية المعادية، كما ورد في المادة 22 من الاتّفاق المرحلي.

ج- المكافحة المنهجية والفاعلة للمنظمات والبنى التحتية (الإرهابية).

د- توقيف (الإرهابيين) ومحاكمتهم ومعاقبتهم.

هـ- سيتم تقديم طلبات تسليم المشتبه فيهم والمتهمين وفقاً للمادة الثانية(الفقرة 5/7) من الملحق الرابع التابع للاتفاق المرحلي.

و- مصادرة الأسلحة النارية غير الشرعية.

ووافق الطرفان أيضاً، على القيام بكل ما يجب للحفاظ على الأمن، كلٌّ في منطقته، ما يعني أن تعرقل السلطة الفلسطينية وتمنع عمليات المقاومة ضد المستوطنين وسلطات الاحتلال، وفي المقابل تقوم إسرائيل بمنع اعتداءات المتطرّفين المستوطنين على الفلسطينيين.

كما أوجد الاتفاق بعثة «التواجد الدولي المؤقت في الخليل» (TIPH)، وهي بعثة دولية مدنية مهمّتها مراقبة الوضع على الأرض، وكتابة تقارير حول أيّة خروقات تقع من قبل طرفي الاتّفاق (السّلطة الفلسطينية وإسرائيل)، ومشاركتها العمل مع الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن الفلسطينية، والجدير بالذكر أن الدول المشاركة في البعثة الدولية هي: السويد وسويسرا والدنمارك والنرويج وإيطاليا بالإضافة إلى تركيا.

لقد قسّم البروتوكول المذكور المدينة فعلياً إلى مدينتين تخضع الأولى للسيطرة الفلسطينية وهي معروفة بمنطقة H1 وتشكل 68% من إجمالي المدينة ويقطنها 170 ألف فلسطيني، والثانية تخضع للسيطرة الإسرائيلية وهي معروفة بمنطقة H2 وتشكل نسبة 32 % من مساحة المدينة ويقطنها 30 ألف فلسطيني، إلى جانب نحو 500 مستوطن إسرائيلي يتوزعون على أربع مستوطنات غير شرعية.[17] وبعد مرور 19 عاماً على بروتوكول الخليل، وفشل تطبيق كثير من بنوده فقد أثبت عدم جدواه-كما الاتفاقات الأخرى- فالجانب الفلسطيني نفّذ عملياً كل ما هو مطلوب منه، وفي المقابل لم يقم الجانب الإسرائيلي بأيّ من المطلوب منه. (انظر الخريطة أدناه التي توضح تقسيم مدينة الخليل وفق بروتوكول إعادة الانتشار يناير 1997م)[18].

مدينة الخليل المقسمة طبقا لإتفاق الخليل 1997

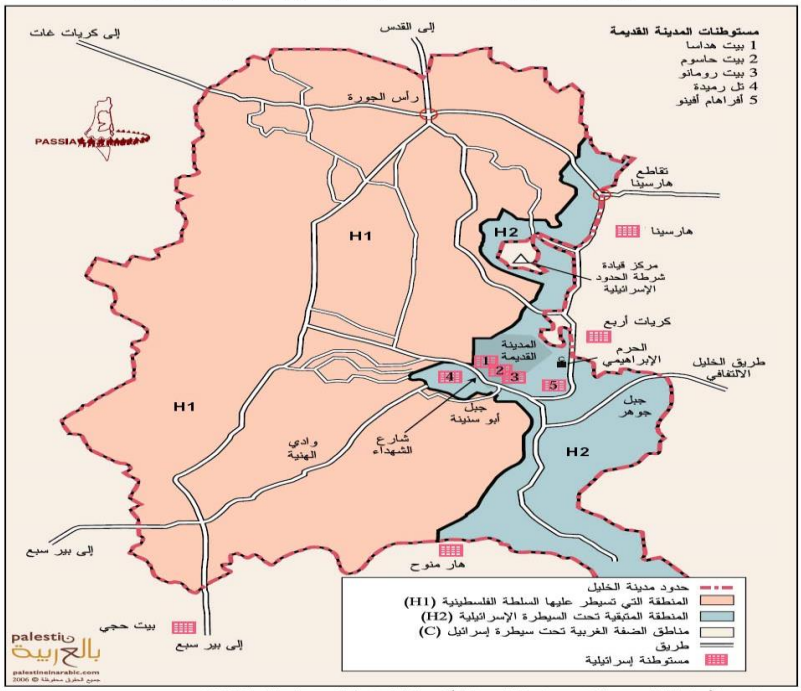

مترجمة عن الأصل الإنكليزي – الحقوق محفوظة للجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية PASSIA

من مجمل ممّا سبق يتضح أن الترتيبات الأمنية بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي لا تشي بوجود تبادليّة أو توازن؛ بل يندرج في داخلها إملاءات وشروط على الفلسطينيين وإن لم تظهر نظرياً في النصوص؛ فقد ظهرت فعلياً في الواقع العملي بما تمارسه قوات الاحتلال الاسرائيلية، وبدت السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية بمظهر الأداة الطيّعة بيد الجانب الاسرائيلي من خلال التزامها بهذه التربيات الأمنية رغم تلكّؤ الجانب الاسرائيلي في الالتزام بمضمون هذه الاتفاقيات والترتيبات الأمنية.

المطلب الثاني: الموقف الأوروبي من الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام 2005م، ودوره في الترتيبات الأمنية بعده

يعالج هذا المطلب الموقف الأوروبي من الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة والترتيبات الأمنية بعده. فقد بات واضحاً أن اتفاقية أوسلو جاءت لتفصل بين سكّان الضفة وسكان غزة، وقد عزّزت إسرائيل مطلبها ذاك بخطة الانسحاب الأحادي من قطاع غزة التي نفذها أريئيل شارون؛ والتي تتعدى البعد الأمني لتستهدف المشروع الوطني القائم على وحدة الأرض والشعب ممّا شكل تهديداً حقيقياً لمصير

الضفة الغربية، وتكمن خطورة الخطة المذكورة في كونها لا تتحدث بوضوح عن إنهاء احتلال غزة؛ بل عن عدم وجود عسكري إسرائيلي دائم فيها، كما أنها لا تتحدث عن سيادة فلسطينية على غزة بل عن سيطرة أمنية فلسطينية ومصرية، وفرق كبير بين السيطرة الأمنية والسيادة؛ كما أن الخطة تتحدث عن فك الارتباط مع الفلسطينيين وليس مع أرض فلسطين، بمعنى أن غزة ستقع تحت حكم ذاتي فلسطيني وسيطرة أمنية فلسطينية مصرية محدودة على المعابر الحدودية المصرية الفلسطينية جنوب القطاع، وسيطرة اسرائيلية على المعابر من ناحية الخط الأخضر شمال وشرق القطاع.

لقد تباينت المواقف بين الدول الأوروبية من خطة الانسحاب الأحادي من قطاع غزة؛ ورغم ذلك فهي تتّفق على اعتبارها خطوة إيجابية، وطالبت بأن يكون هذا الانسحاب في إطار الاستجابة والتماشي مع خارطة الطريق كمرجعية دولية لتطورات العلاقة الفلسطينية الاسرائيلية، وهذا الموقف لا يشمل ممارسة الضغوط على إسرائيل لإجبارها على التطبيق الجدّي لخارطة الطريق، كما أنه دون مستوى الموقف الموحّد الداعم سياسياً للسلطة الفلسطينية مع أنه موقف أكثر تعاطفاً مع السلطة الفلسطينية من الموقف الأمريكي[19].

لقد تميز الموقف الدولي فيما يتعلّق بتنفيذ خطة الانسحاب بتركيزه على مطالبة إسرائيل بفتح المعابر والممرات والطرق والحواجز، وتأمين حرية مرور المواطنين والبضائع والعمال، ومساعدة الشعب الفلسطيني للخروج من الوضع الاقتصادي الصعب، والتركيز على الدعم المالي- الاقتصادي للسلطة الفلسطينية؛ وهو ما اتّضح من خلال العديد من المؤتمرات الدولية: كمؤتمر الدول الصناعية الثمانية الذي قرّر رفع المساعدات المقدّمة للشعب الفلسطيني من مليار دولار إلى ثلاثة مليارات دولار سنوياً، مع قيامه بمراجعة لكل هيكل المساعدات المقدمة للسلطة، والالتزامات على الأطراف؛ وكذلك مؤتمر الدول المانحة في لندن الذي اختتم أعماله في 2005/2/14م؛ والذي تم فيه التركيز على عدم التزام إسرائيل بتنفيذ اتّفاق المعابر؛ لا سيما الانتقال فيما بين الضفة الغربية وقطاع غزة[20].

ويهدف المخطّط الإسرائيلي بالانسحاب من غزة لفصل الضفة عن غزة وجعل الانسحاب من القطاع آخر الانسحابات من الأراضي الفلسطينية؛ وفي المقابل فإن الفلسطينيين مطالبون باعتبار غزة أرضا+ محررة، والضفة الغربية أرضا محتلة والنضال ضد الوجود الاسرائيلي فيها حسب القانون الدولي، والإصرار على السيطرة الفلسطينية على المنافذ البرية والبحرية لقطاع غزة لإنهاء حالة الخنق الاقتصادي التي تفرضها إسرائيل علي الفلسطينيين هناك؛ والجدير بالذكر أن اتّفاقية المعابر الموقّعة بن السلطة الفلسطينية وإسرائيل تنصّ على وجود طرف ثالث مهمّته المراقبة والمتابعة الأمنية على معبر رفح الحدودي، وتوافق الطرفان على أن يكون هذا الطرف قوّة مراقبة أوروبية.

لقد توافقت الأطراف الموقِّعة على اتفاقية المعابر على تواجد بعثة تابعة للاتحاد الأوروبي مكلّفة بالمساعدة الحدودية من خلال التواجد على معبر رفح الحدودي بين (غزة ومصر) كطرف ثالث؛ عرفت فيما بعد ب"بعثة المساعدة الحدودية للاتحاد الأوروبي لمعبر رفح"، وذلك من أجل المساهمة في بناء

"الثقة" بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية بطرق عدة، من بينها تطوير القدرات الفلسطينية في جميع جوانب إدارة الحدود في رفح[21].

ووفقاً لبيان صادر عن مجلس العمل المشترك في 14 نوفمبر2005م؛ فإن الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للشرطة المدنية الفلسطينية يهدف إلى توفير الأمن للسكان الفلسطينيين، وإلى خدمة الأجندة الوطنية للسلطة الفلسطنية في تعزيز سيادة القانون"[22]؛ وقال المجلس في بيان رسمي صدر عنه: إن "هذه البعثات هي جزء لا يتجزأ من جهود كبيرة للاتحاد الأوروبي من أجل دعم بناء الدولة الفلسطينية، كجزء من التزامها للتوصل إلى تسوية شاملة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس التعايش بين دولتين" [23].

وقد مدّد مجلس الاتحاد الأوروبي وجود بعثة المساعدة الحدودية للاتحاد الأوروبي لمعبر رفح مرات عديدة، وعلى الرغم من أن البعثة لا تقيم على معبر رفح منذ سيطرة حركة حماس على القطاع في 2007م، وإغلاق المعابر؛ إلا أنها تتواجد بشكل دائم في المنطقة وتقيم زيارات متباعدة للمعبر، وأبدت البعثة استعدادها في أكثر من مناسبة لإعادة الانتشار في معبر رفح بمجرد أن يسمح الوضع السياسي والأمني بذلك[24].

المطلب الثالث: بعثة الشرطة الأوروبية في الأراضي الفلسطينية

يتناول المطلب الثالث الحديث عن بعثة الشرطة الأوروبية في الأراضي الفلسطينية من خلال ستة فروع؛ تناول الفرع الأول حقائق وأرقام أساسية حول بعثة الشرطة الأوروبية؛ في حين تناول الفرع الثاني بعثة المساعدة الحدودية للاتحاد الأوروبي في معبر رفح؛ وتحدّث الفرع الثالث عن صلاحيات وأهداف بعثة الشرطة الأوروبية؛ أما الفرع الرابع فتناول موقف السلطة الفلسطينية وإسرائيل من بعثة الشرطة الأوروبية؛ وتناول الفرع الخامس الموقف الشعبي والبرلماني الفلسطيني من دور الشرطة الأوروبية؛ فيما ركّز الفرع السادس على إشكالات الدور الذي تقوم به بعثة الشرطة الأوروبية في الأراضي الفلسطينية.

لقد كانت هذه البعثة - من وجهة نظر الاتّحاد الأوروبي- وما تزال في طليعة الجهود الرامية إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط، كما تعتبر البعثة عنصراً هاماً في تعزيز الأمن داخل المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية من وجهة النظر ذاتها.

وقد باشرت البعثة مهامها تحت إشراف ممثل الاتحاد الأوروبي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، بعيداً عن أعين وسائل الإعلام، وكاميرات الصحفيين، وضجيج الخلافات السياسية الداخلية، واعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي اليومية على الفلسطينيين بالضفة الغربية والقدس.

تتعلق المهام التي كُلِّفت بها "الشرطة الأوروبية"- بحسب المجلس الأوروبي- بدعم الشرطة المدنية الفلسطينية في بسط القانون والنظام، وتطوير أدائها وتعزيز مكانتها في المناطق التي تسيطر عليها، لكن الأمر تجاوز ذلك بكثير ووضعت "الشرطة الأوروبية" في قفص الاتهام، بمساهمتها في تعزيز "التنسيق الأمني" مع إسرائيل، وقمع أبناء الشعب الفلسطيني[25] ؛ رغم أن الأوروبيين يرونها" تعبيراً صادقاً عن استعداد قادة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الذي أعربوا عنه في يونيو2004م؛ وتجسيداً لرغبتهم الحقيقية في تقديم

الدعم للسلطة الفلسطينية بغية تحمّل المسؤولية في بسط القانون والنظام عبر الارتقاء بقدرات الشرطة المدنية الفلسطينية وتمكينها من إنفاذ القانون"[26].

الفرع الأول: حقائق وأرقام أساسية حول بعثة الشرطة الأوروبية

تعمل بعثة الشرطة الأوروبية في الأراضي الفلسطينية ومقرّها الرئيس في رام الله منذ الأول من يناير 2006م، وتعتبر هذه البعثة الأطول زمنياً للاتحاد الأوروبي مقارنة بالبعثات المشابهة لها والتي تنتشر في بقاع أخرى، كالصومال وكوسوفو والنيجر[27] ،ويرأسها حالياً (كاركو ألتوما) خلفاً لـ (رودولف مارجيت) الذي تم تعيينه رئيساً للبعثة الأوروبية منذ1 يوليو2014م، ويعمل في صفوف البعثة (70) موظفاً دولياً و(45)موظفاً وطنياً، وقد تم تخصيص ميزانية سنوية لها في عام 2017/2016م تقدر بنحو (10.32 ملايين يورو)[28].

وقد مدّد مجلس الاتحاد الأوروبي وجود بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية، أكثر من مرة، كان آخرها تمديد عملها حتى 30 يونيو2017م [29].

الفرع الثاني: بعثة المساعدة الحدودية للاتحاد الأوروبي في معبر رفح

وهي أيضاً بعثة تابعة للاتحاد الأوروبي مكلفة بالمساعدة الحدودية من خلال التواجد على معبر رفح الحدودي بين (غزة ومصر) كطرف ثالث، وذلك من أجل المساهمة في بناء "الثقة" بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية بطرق عدة، من بينها تطوير القدرات الفلسطينية في جميع جوانب إدارة الحدود في رفح[30].

وقد مدّد مجلس الاتحاد الأوروبي وجود بعثة المساعدة الحدودية للاتحاد الأوروبي لمعبر رفح مرات عديدة، وعلى الرغم من أن البعثة لا تقيم على معبر رفح منذ سيطرة حركة حماس على القطاع في 2007م، وإغلاق المعابر؛ إلا أنها تتواجد بشكل دائم في المنطقة وتقيم زيارات متباعدة للمعبر، وأبدت البعثة استعدادها في أكثر من مناسبة لإعادة الانتشار في معبر رفح بمجرد أن يسمح الوضع السياسي والأمني بذلك[31].

الفرع الثالث: صلاحيات وأهداف بعثة الشرطة الأوروبية

تهدف بعثة الشرطة الأوروبية إلى المساهمة في إنشاء قوات دائمة وفاعلة من الشرطة الفلسطينية، وتقديم المشورة إلى النظراء الفلسطينيين حول مختلف القضايا المتعلقة بمنظومة العدل الجنائي وسيادة القانون، آخذة بعين الاعتبار الملكية الفلسطينية بما يتفق والمعايير الدولية، وبالتعاون مع برامج بناء المؤسسات التابعة للاتحاد الأوروبي والتي تعقدها المفوضية الأوروبية، ومع الجهود الدولية الحثيثة ضمن السياق الأوسع لقطاع الأمن بما في ذلك إصلاح قطاع العدالة الجنائية[32].

وتجدر الاشارة إلى أن البعثة أُطلِقت في إطار "السياسة المشتركة للأمن والدفاع" التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي، وذلك دعماً لخريطة الطريق من أجل السلام التي وضعتها اللجنة الرباعية الخاصة بالشرق الأوسط؛ ويقوم تفويض البعثة على دعم حفظ الأمن والنظام بطريقة مستدامة وفعّالة في ظل التملّك الفلسطيني لهذه المهمة[33]، وبما يتماشى مع المعايير الدولية؛ وقد كان متوقَّعاً أن يؤدّي الدعم

التقني الذي تؤمّنه بعثة الشرطة الأوروبية للإصلاحات الأمنية والقضائية، إلى تحسين الثقة الإسرائيلية بقدرة السلطة الفلسطينية على فرض القانون والنظام؛ كذلك أيضاً كان يُفترَض بتعزيز الأمن الإسرائيلي أن يمهّد بدوره الطريق أمام قيام دولة فلسطينية ديمقراطية وقابلة للحياة.

ومن وجهة النظر التقنية، نجحت البعثة في إضفاء الطابع المهني على الشرطة المدنية الفلسطينية عن طريق برامج بناء القدرات، والتدريب المحلي والدولي، وتأمين آليات ومعدات أفضل، والمساهمة في البنى التحتية الخشنة والناعمة لحفظ الأمن والنظام(مثل كاميرات مراقبة حركة السير، وبرامج مراقبة الأدوية، ومراكز الشرطة)؛ فيما حقّقت البعثة نجاحاً محدوداً في الإصلاحات القضائية عبر تأمين الدعم التقني والمشورة لوزارتَي الداخلية والعدل، ومجلس القضاء الأعلى، ومكتب النائب العام، وهيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، ونقابة المحامين الفلسطينيين؛ وبالاشتراك مع مانحين آخرين ساعد الاتحاد الأوروبي وبعثته السلطة الفلسطينية على استعادة السيطرة المدنية والأمنية في أجزاء من المنطقة (أ) في الضفة الغربية المحتلة[34].

الفرع الرابع: موقف السلطة الفلسطينية وإسرائيل من بعثة الشرطة الأوروبية

على الرغم من التردّد الذي أظهرته إسرائيل في البداية نحو السماح للاتحاد الأوروبي بتأدية دور سياسي أكثر أهمية في المنطقة؛ إلا أنها أقرّت بالإنجازات التقنية لبعثة الشرطة الأوروبية، إدراكاً منها بأنه بإمكان البعثة أن تجعل السلطة الفلسطينية أكثر فعالية في حفظ الأمن والنظام في الضفة الغربية، وشريكاً أكثر موثوقية في سحق المعارضة والتصدّي للتمرد.

وتعتبر إسرائيل بعثة الشرطة الأوروبية جزءً لا يتجزأ من أنموذج التنسيق الأمني الذي جرى تصميمه وتنظيمه بشكل أساسي من أجل الحفاظ على أمن الإسرائيليين[35]. وقد استمرت إسرائيل في الإمساك بزمام الأمور عبر احتفاظها بالقرار حول أنواع الأسلحة والمعدات والتدريبات التي يُسمَح للشرطة الفلسطينية بالحصول عليها.

لكن من وجهة النظر السياسية، لم تحقّق البعثة الكثير خلال العقد المنصرم، إلا أنها حجزت مكاناً للاتحاد الأوروبي في إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني؛ وعزّزت حضوره في عملية السلام في الشرق الأوسط، تحت المظلّة الأمريكية والقبول الإسرائيلي.

وبالنسبة للسلطة الفلسطينية؛ فقد نجحت البعثة في إرساء توازن في مقابل سيطرة الولايات المتحدة التي يُنظَر إليها تقليدياً بأنها داعِمة لإسرائيل، وذلك عبر تأديتها دور الراعية لإصلاح القطاع الأمني؛ غير أن استراتيجية الاتحاد الأوروبي في استخدام بعثة الشرطة الأوروبية لتمهيد الطريق أمام قيام دولة ديمقراطية وقابلة للحياة عبر بناء قدراتها الأمنية، قد باءت بالفشل؛ فبدلاً من إجراء إعادة تقويم لهذا الجانب تحديداً، يصرّ الاتحاد الأوروبي على أن للبعثة تفويضا "محض تقني"[36]. بيد أنه ليس بإمكان البعثة الهروب من الجانب السياسي للنزاع، ولا من التداعيات السياسية لتدخّلها التقني.

الفرع الخامس: الموقف الشعبي والبرلماني الفلسطيني من دور الشرطة الأوروبية

يخشى عدد كبير من الفلسطينيين أن الهدف الأقصى لإصلاح قطاع الأمن الفلسطيني بقيادة أوروبا والولايات المتحدة هو إسكات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي أو تجريمها؛ وهذا ناجمٌ مباشرةً عن استخدام صناديق المساعدات الدولية للتعاقد من الباطن مع السلطة الفلسطينية كي تقوم بما يطلبه الاحتلال الإسرائيلي.

وفي حين أن الاتحاد الأوروبي يمتنع بشكل عام عن دعم الأجهزة الأمنية التي يُعرَف عنها انتهاكها لحقوق الإنسان، مثل جهاز الأمن الوقائي وجهاز المخابرات العامة اللذان يحظيان برعاية أميركية؛ فإن الشرطة المدنية الفلسطينية المدعومة من الاتحاد الأوروبي متورّطة أيضاً في اللجوء المفرط إلى القوة ضد التظاهرات السلمية[37]. ونتيجةً لذلك، يرى الفلسطينيون بصورة مطّردة في الدعم الأوروبي جزءً من مؤامرة الهدف منها الإبقاء على الاحتلال بالوكالة؛ ويصبح الاتحاد الأوروبي وبعثته متواطئَين بصورة مطّردة في الإبقاء على الوضع القائم؛ وإذا استمر التراجع الحالي للسلطة الفلسطينية نحو السلطوية، سوف يتعرّض الاتحاد الأوروبي وبعثته لمزيد من الانتقادات على خلفيّة قيامه بتمويل شرطة مسيَّسة جداً وغير خاضعة للمساءلة ديمقراطياً، مع إضفاء الطابع المهني عليها ومنحها شرعية، الأمر الذي يقف على طرف نقيض مع قيَم السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، كما أنه بعيد كل البعد عن المقاربة التي وضعها الاتحاد لإصلاحات القطاع الأمني[38].

وقد نُشرت قبل شهور صوراً "عنيفةً" توضح طريقة تدريب "الشرطة الأوروبية" للشرطة الفلسطينية في التعامل مع المعتقلين؛ ممّا خلق ردّات فعل فلسطينية غاضبة، اتّهمها البعض بأنها "نماذج لعسكرة الشرطة المدنية، وتدريبات لنظام ديكتاتوري قمعي، وانتهاك للقانون الدولي"[39].

حسن خريشة، النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، اتّهم "الشرطة الأوروبية" بأنها تربّي وتُنشئ جيلاً فلسطينياً أمنياً جديداً، هدفه الأول حماية أمن "إسرائيل" على حساب الحقوق والمواطن الفلسطيني ،وأكد خريشة أن "الدور الذي تؤديه "الشرطة الأوربية" لأكثر من (10) سنوات داخل الأراضي الفلسطينية هو دور مشبوه، وعليه علامات استفهام كبيرة حول الهدف والسبب المباشر وراء الجهود والأموال الأوروبية التي تُصرف لدعم الشرطة الفلسطينية" [40].

وأوضح أن أوروبا لا تسعى لحماية الفلسطينيين أو حتى دعم جهاز الشرطة، بقدر الهدف الأسمى لها وهو: "تدريب الشرطة كيف تحمي مصالح إسرائيل في المنطقة، وتعزز من سياسة "التنسيق الأمني" المستمرة مع الاحتلال منذ عشرات السنين". وكشف خريشة أن الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية تُسيطر عليها فعلياً عدة دول أوروبية؛ الأمر الذي يضعف توجهاتها الأساسية في خدمة الفلسطينيين والتصدي للاحتلال الإسرائيلي، وتجعل تلك الأجهزة رهينة للدول الأوروبية التي تسيطر عليها مالياً وتنظيمياً.

ودعا النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي لفرض رقابة فورية على عمل "الشرطة الأوروبية" داخل الأراضي الفلسطينية، ووقف كل مخططاتها التي تسعى من خلالها لحماية "إسرائيل" على حساب حرية الفلسطينيين وحقوقهم[41].

من جانبها رأت سميرة الحلايقة النائب عن حركة "حماس" في المجلس التشريعي، أن ما تسمى بـ"الشرطة الأوروبية" وطريقة عملها داخل الأجهزة الأمنية ومراقبتها، هو تدخل مرفوض في الشأن الفلسطيني الداخلي؛ وأكّدت أن دور الشرطة الأوروبية في الأراضي الفلسطينية بات واضحاً في السيطرة الكاملة على الأجهزة الأمنية الفلسطينية، من خلال الرقابة والتمويل المالي، بما يخدم المصالح الأوروبية في المنطقة؛ وأشارت إلى أن دورها سلبي ومقلق ولا يتماشى مع المصالح الفلسطينية في محاربة الاحتلال الإسرائيلي والتصدي له، وقد تساهم في تعزيز حالات القمع التي تقوم بها أجهزة الأمن بحق الفلسطينيين بالضفة الغربية[42].

الجدير بالذكر هو أن عدد العاملين بالأجهزة الأمنية في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) يبلغ قرابة (70) ألفاً، موزعين على ستة أجهزة أمنية "الأمن الوطني، المخابرات العامة، والأمن الداخلي والذي يشمل "الشرطة، الأمن الوقائي، والدفاع المدني"؛ يتسلمون (3.9) مليارات شيكل من إجمالي فاتورة رواتب السلطة الفلسطينية[43] (أي ما يعادل(1.013)مليار دولار أمريكي عام 2016م)، مقارنة بـ(91) ألف موظف في القطاعات الأخرى يتسلمون (3.8) مليارات شيكل[44] (أي ما يعادل(987) مليون دولار أمريكي عام 2016م).

الفرع السادس: إشكالات الدور الذي تقوم به بعثة الشرطة الأوروبية في الأراضي الفلسطينية

ونتناولها من خلال النقاط التالية:

1- بما أن الاتحاد الأوروبي هو الممول الرئيس للسلطة الفلسطينية وأنه من الممكن - كما يزعم البعض- أن تتلاشى أجسام السلطة بدون الدعم المالي الأوروبي؛ فإنه يتوجب على الأوروبيين إيضاح أي نوع وأي شكل من المؤسسات الفلسطينية ترغب أوروبا وبعثتها الشرطية في بنائه وإصلاحه وتعزيزه وتقويته؟، إن هذا الدعم الذي يذهب أكثر من ثلثه على قطاع أمني وأجهزة ومؤسسات أمنية لا تحمي الفلسطينيين، ولا توفر الأمن لهم، لا يمكن أن يحسب في إطار دعم الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين؛ فعلى الرغم من وجود أكثر من ثمانين ألف موظف في الضفة الغربية وقطاع غزة يعملون في القطاعات الأمنية للسلطة؛ فإن تلك القطاعات الأمنية توفر الدعم والحماية ليس لأمن الفلسطينيين، وإنما لعملية سلمية معيبة ومختلّة بنيوياً، تعطي بدورها الأولوية لأمن الآخرين.

وعليه، فقد تبنّى الأوروبيون نهجاً يدعو إلى "أمننة كل شيء"، حيث تساوى الاستقرار في نظرهم بالأمان على حساب أمن المواطنين الفلسطينيين، إلا أن ذلك الاستقرار المؤقت لن يشكّل وصفة جيّدة للوصول إلى السلام كما يعتقد كثيرون. حيث أنه بموجب هذه الوصفة المشوّهة التي استهوت الفاعلين الرئيسيين من أوروبيين وغيرهم، أصبحت اليد العليا في الأراضي الفلسطينية للمؤسسات الأمنية فيما

يتعلق بشؤون الفلسطينيين فقط؛ في ظل غياب أي أشكال فعالة للمحاسبة والمساءلة، مما حوّل هذا النفوذ إلى سيطرةٍ وسطوة متعددة الأوجه لممارسة السلطة وقمع أدى لمظالم ومعاناة للمواطنين.

والغريب أن يصاحب ذلك القمع دعم أوروبي متواصل، مما جعله مساهماً في تعزيز "السلطوية القمعية"؛ وعليه فإن ما قامت به بعثة الشرطة الأوروبية بشكل فعلي، يمكن تلخصيه بقيامها بتعزيز السلطوية التي صاحبت مشروع بناء الدولة للسلطة الفلسطينية، وهنا الخطورة. إذ إن التحولات القمعية في ظل التعايش مع شروط الاحتلال، تعني فيما تعنيه مشاركتها في إدامة هذا الاحتلال بشكل مباشر وغير مباشر.

2- تتمثل مهمة بعثة الشرطة الأوروبية بشكل رئيس، بالقيام "بإكساب المهنية" للشرطة الفلسطينية، باعتبار هذا الأمر من متطلبات بناء الدولة وصنع السلام، والانخراط في عملية التسوية السلمية، من خلال استثمار إضافي في مشروع إصلاح القطاع الأمني للسلطة الفلسطينية؛ والنتيجة الواضحة التي لا يمكن إنكارها تشير إلى فشل ذريع؛ إذ إن كلاً من الدولة والسلام أصبحا أبعد من أي وقت مضى؛ وتتطلب هذه النتيجة مراجعة نقدية من قادة الاتحاد الأوروبي قبل اتخاذ قراراتٍ، كتلك المتعلقة بتمديد عمل بعثة الشرطة الأوروبية، وكأنها تحقق نجاحات مبهرة.

3- تُغفل بعثة الشرطة الأوروبية على الدوام أن المسبِّب الرئيسي لانعدام الأمن والأمان، وهو استمرار الاحتلال العسكري الاستعماري الإسرائيلي[45]. وهي بذلك، تغفل أيضاً أن هذا الاحتلال نفسه هو سبب إفشال عملها ورسالتها ومحدودية أدائها وفعاليته على الأرض. و إن استمر هذا التغافل فلن تجدي محاولات الاتحاد الأوروبي وبعثته الشرطية نفعاً في الالتفاف على ذلك بالنيات الحسنة والاستراتيجيات والخطط، وبالتدخلات المهنية المجدية عالمياً؛ وعليه فما زال صنّاع القرار الأوروبيون غير معنيين، أو غير قادرين على الإجابة عن أسئلة عديدة، كتلك المتعلقة بالمعنى الحقيقي لشرطة محلّية فلسطينية فعّالة تحت سطوة احتلال استيطاني إسرائيلي، وحمايتها لأمن مَن؟ الفلسطينيين أم الاسرائيليين؟.

4- إصرار بعثة الشرطة الأوروبية على دورها وتفويضها الفني البحت يعدّ أحد المشكلات الكبرى، خصوصاً في ظل العمل في بيئة تتغذى على السياسة، فإقبال الأوروبيين على ممارسة تفويضم الفني الصرف وفرارهم من لعب السياسة، يمكنهم من التفلت من مواجهة الأسئلة الصعبة والملحّة، فلا يواجهون التبعات السياسية لأفعالهم اللا-سياسية.

5- تصمّ بعثة الشرطة الأوروبية آذانها عن أصوات الناس، فإن كان هدفهم المنشود استملاك السكان المحليين لعملية الإصلاح الأمني؛ فإن أصوات الناس تدل على صورة مغايرة لما يكتب في التقارير المرفوعة من البعثة إلى الاتحاد الأوروبي ولدوله الأعضاء؛ فالفجوات الأمنية تعمقت، وأدوات القمع تعدّدت، مع إنكار الحقوق الأساسية للمواطنين. وإن سماع هذه الأصوات هو ما

يحتاجه المسؤولون الأوروبيون، لفهم حجم الضرر الذي يتسببون فيه، ليس فقط من أجل الفلسطينيين وبلوغ حقوقهم فحسب؛ وإنما من أجل فكرة السلام وجوهرها.[46]

خاتمة:

لقد حرص الاتّحاد الأوروبي على تقديم المساعدة لأطراف عمليّة التّسوية على مختلف المستويات ومن أهمها المستوى الأمني؛ معتبراً ذلك خطوة مهمّة على طريق إقامة الدولة الفلسطينية، والتي يعد تحققها جلباً لحالة من الاستقرار الأمني الاستراتيجي لأوروبا في منطقة الجوار المتوسطي. وحيث إن أوروبا تعدّ من أبرز الجهات المانحة للسلطة الفلسطينية عقب توقيع اتفاقيات أوسلو، فقد استغلت دول الاتحاد الأوروبي حاجة قيادة السلطة لتأمين مقوّمات الحياة واستمرار تدفّق الموارد اللازمة في الإقليم الذي تديره؛ على ما في ذلك من اشتراطات سياسية، الأمر الذي قد اضطرّ السلطة لتكييف ذاتها مع هذا الواقع المهين، بغضّ النظر عن حقيقة رغباتها.

لقد سلّطت الدراسة الضوء على الدور الأمني للاتحاد الأوروبي في عملية تسوية القضية الفلسطينية خلال حقبة حديثة ومعاصرة؛ امتلأت أجندة القضية الفلسطينية خلالها بالأحداث المهمة، فتناولت تحليل الواقع الأمني في الأراضي الفلسطينية المترتّب عن الاتفاقيات الموقّعة بين السلطة وإسرائيل وبينت دور الاتحاد الأوروبي في الترتيبات الأمنية المصاحبة كطرف ثالث مهمته تعزيز ثقة الطرفين ببعضهما أو لعبه لدور الإشراف أو تقديم الضمانات لطرفي الاتّفاقات كجهة دولية وازنة.

وقد بيّنت الدراسة سمات الواقع الأمني للأراضي الفلسطينية في الفترة المذكورة، وموقف الاتحاد الأوروبي من الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ودوره في الترتيبات الأمنية عقب ذلك، وتناولت آليات الدور الأمني للاتحاد الأوروبي في الترتيبات الأمنية للأراضي الفلسطينية لدعم عمليّة التسوية في الفترة المذكورة، وأوضحت إلى أي مدى يتأثر الدور الأوروبي بنظيره الأمريكي والاسرائيلي كدور مكمل، ويعبّر عن الانقياد الأوروبي خلف الولايات المتحدة ومواقفها مع هامش اختلاف بسيط يستطيع الفلسطينيون أن يراهنوا عليه إذا ما توفّرت الإرادة الحقيقية لدى قادة الاتحاد الأوروبي لدعم الحق الفلسطيني ومساندته سياسياً وأمنياً وحقوقياً.

الهوامش:

(1) أحمد سعيد نوفل، "توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام"، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 25، 2003م، ص46 - ص49.

(2) نعمان كنفاني، "علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي: الإطار الحالي والعلاقة المستقبلية"، القدس ورام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2000م ، ص12.

(3) سالم حسين،" قراءة في مسار الشراكة الأورو -متوسطية بعد عشر سنوات"، 1995م، موقع المختار الإلكتروني، تم التصفح بتاريخ 22 فبراير 2018م،على الرابط:http://www.elmokhtar.net/modules.php?name=News&file=print&sid=132

(4) ازابيل شيفر، ترجمة عارف حجاج ،"مشروع الشراكة الاورومتوسطية :التعاون الاقتصادي أكثر الجوانب تقدماً"، 2005 م،تم تصفح الموقع بتاريخ 22 فبراير2018م، على الرابط: http://www.dw-world.de/dw/article/0,2144,1789193,00.html

(5) إبراهيم أبراش، "قطاع غزة بعد الانسحاب: دراسة تقييمية للواقع ورؤية مستقبلية"، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، رام الله، يوليو2006م ، ص81-120.

(6) الموسوعة الفلسطينية، "أوسلو والاتفاقيات الفلسطينية- الاسرائيلية"، 16 سبتمبر 2013م، تم التصفح بتاريخ 14 يونيو 2018م على الرابط:

https://www.palestinapedia.net/%D8%A3%D9%88%D8%B3%D9%84%D9%88-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7/

(7) المرجع السابق نفسه.

(8) المرجع السابق نفسه.

(9) موقع (المعرفة) الالكتروني،تم التصفح بتاريخ 21فبراير 2018م، على الرابط: https://www.marefa.org

(10) "The Israeli–Palestinian Interim Agreement Main Points"، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية الالكتروني، تم التصفح بتاريخ 23 فبراير 2018م، على الرابط: http://www.mfa.gov.il

(11) الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية، القدس، تم التصفح بتاريخ 14 يونيو2018م، على الرابط: http://www.passia.org/maps/view/109#

(12) موقع (المعرفة) الالكتروني ، مرجع سابق.

(13) سيلفان سيبيل"Le blues des diplomates européens en Palestine" ترجمة بديعة بوليلة، موقع orientxxi الالكتروني، تم التصفح بتاريخ 23 فبراير 2018م، على الرابط: https://orientxxi.info/magazine/article1832

(14) الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية، القدس، تم التصفح بتاريخ 14 يونيو2018م، على الرابط: http://www.passia.org/maps/view/109#

(15) صحيفة الحياة اللندنية بتاريخ 13 يناير 2016م، تم التصفح بتاريخ 22فبراير 2018م، على الرابط: http://www.alhayat.com/Articles/13407575/19

(16) وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، تم التصفح بتاريخ 22فبراير 2018م ، على الرابط: http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=4900

(17) وكالة معا الاخبارية، تم التصفح بتاريخ 24فبراير 2018م ، على الرابط: http://www.maannews.net/Content.aspx?id=572969

(18) الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية،مرجع سابق، تم التصفح بتاريخ 14 يونيو2018م، على الرابط: http://www.passia.org/maps/view/109#

(19) إبراهيم أبراش، مرجع سابق ، ص81-120 .

(20) المرجع السابق نفسه ، ص81-120 .

(21) وكالة فلسطين اليوم، المرجع السابق نفسه.

(22) المرجع السابق نفسه.

(23) نادر الصفدي، صحيفة الخليج أونلاين، مرجع سابق.

(24) نادر الصفدي، صحيفة الخليج أونلاين، لندن، مرجع سابق.

(25) نادر الصفدي،"هل تخدم الشرطة الأوروبية مصالح أوروبا في فلسطين؟" صحيفة الخليج أونلاين، لندن، 10-07-2016م، تم التصفح بتاريخ 25 فبراير 2018م، على الرابط:http://alkhaleejonline.net/articles/1516547516526341000/%D9%87%D9

(26) الموقع الالكتروني للبعثة الاوروبية لمساندة الشرطة المدنية الفلسطينية، تم التصفح بتاريخ 25 فبراير 2018م، على الرابط: http://eupolcopps.eu/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%

(27) علاء الترتير، رسائل إلى الشرطة الأوروبية في فلسطين، موقع صحيفة العربي الجديد على الانترنت بتاريخ 12 نوفمبر 2017م، تم التصفح بتاريخ 22 يناير 2018م، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/11/11/

(28) نادر الصفدي، صحيفة الخليج أونلاين، لندن، مرجع سابق.

(29) وكالة فلسطين اليوم، 26 أكتوبر 2017م، تم التصفح بتاريخ 26 فبراير 2018م، على الرابط: https://paltoday.ps/ar/post/309080/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8

(30) وكالة فلسطين اليوم، المرجع السابق نفسه.

(31) نادر الصفدي، صحيفة الخليج أونلاين، لندن، مرجع سابق.

(32) الموقع الالكتروني للبعثة الاوروبية لمساندة الشرطة المدنية الفلسطينية مرجع سابق.

(33) http://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/09662839.2017.1333495 .

تم التصفح بتاريخ 22فبراير 2018م

.

(34) فيليب إيدوس، علاء الترتير، "فلسطين تحت وطأة الشرطة"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، لبنان، 15أغسطس 2017م، تم التصفح بتاريخ 22 يناير 2018م ، على الرابط:http://carnegie-mec.org/sada/72822?lang=ar

(35) http://www.jadaliyya.com/pages/index/18379/the-beginning-of-the-end-of-palestinian-security-c.

تم التصفح بتاريخ 21فبراير 2018م.

(36) فيليب إيدوس، علاء الترتير، " مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مرجع سابق.

(37) https://www.hrw.org/news/2012/08/27/palestinian-authority-hold-police-accountable-ramallah-beatings.

تم التصفح بتاريخ 21فبراير 2018م.

(38) فيليب إيدوس، علاء الترتير، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مرجع سابق.

(39) نادر الصفدي، صحيفة الخليج أونلاين، لندن، مرجع سابق.)

(40) صحيفة الخليج أونلاين، لندن، مرجع سابق

(41) المرجع السابق نفسه.

(42) المرجع السابق نفسه.

(43) المرجع السابق نفسه.

(44) المرجع السابق نفسه.

(45) علاء الترتير، كيف ننهي الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي، تم التصفح بتاريخ 22 يناير 2018م، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/6/16

(46) علاء الترتير، رسائل إلى الشرطة الأوروبية في فلسطين، مرجع سابق.

الدور الأمني للاتحاد الأوروبي في دعم عملية التسوية للقضية الفلسطينية
في الفترة ما بين عام 2006م وحتى عام 2016م ـــــــ